



Khayr al-Hādī Mahummad
Fadh al-Hagg 'Umarī
Rasul al-majid

ISLM

RARE

BP166.2

K49

1895

BDB 6376

700

31-10-95

1443966

والآخر والظاهر الباطن

الرسالة الانبياءية الوجيزة في تحيين وحدة الوجود مسمى

بالروض المحمود

من تصنيف الفضل العظاما تم الحكماء عالم علوم ادق مولانا محمد فضل حق عمري آبادي

طبع في مطبع منفيد السلام حيدرآباد في ١٣١٣



الحمد لله الذي جعل في هذا اليوم المبارك على من لا يعصى الله من عباده
وصحبه نجوم الاهتداء في الغياهب الشؤد على مر الاعصار والابود وبعده فهذه
في حقيقة الوجود سميتها بالروض المجوي واليتها من تجل من دون بدل الجهود في حقيقة
اتمة الكشف والشهود اسعافا لمن لا يسعني الا اسعافه وفرض على طاعته اطاعة
رداه رحيق اليقين وسلافة وورثة المعارف جدوده واسلافه واعني الميراث
اعني به الفاضل المفضل اخي ومولائي المولوي محمد افضل الله بقاءه الله
لا بآية متعززا في مجده وآياته وارجومن الله ان يجعلني في صالح عبادته من
يومه لغده ومعاودة وان يسقيني كاسا دما قاس من رحيق وداده وان يحشرني
وادلاده الله على كل شيء قدير وباجابة الدعاء جدير فهدا الى سالك
كانها لو طيبة فصليين في اولها ثورا والروا وثروية وفي آخرها تعديل
وتسوية وخاتمة في شواهد النقل بعد ما توصيته والله موثق بقوله تعالى
والله اعلم

لعبادة خلقة والتخلق باخلقة رزق العقل لمعرفة معبوده والايان بوجوده بالنظر في
 مظاهر وجوده ولم يُعَذِر في معرفة من لم يبلغه دعوة الانبياء عليهم السلام على ما اعتقده
 مشائخنا الماتريديّة الذين هم اعلام اهل الاسلام اذ العقل الصريح دليل كاف
 على انه موجود بلا محسوس ولولا ان العقل ^{يشهد} اسوة في هذا المرام لزم انحام الانبياء عليهم السلام
 كما هو مشروح في كتب الكلام فلكون العقل في هذا الباب قدوة وجب الايمان
 بالمعبود وصفاته على من لم يسمع دعوة ولذا لم تجز الايمان بالتقليد في علم الذات و
 الصفات والتوحيد ولذا اُوتى بالدلائل العقلية على ذلك في الفرقان الحميد والقرآن
 الحميد فقال غزن قائل سريهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق او
 لم يكن بربك ان على كل شئ شهيد والاكهني في ذلك الاستناد الى قول الرسول ^{عليه السلام} المتلقي
 قوله بالقبول ولم يتجج الى التنبه على براهن عقلية انية ودلائل برهانية يقينية وايضا فالحكمة
 اشرف الكمالات الانسانية واهل الملكات والصفات النفسانية بشهادة العقل
 ودلالة العقل واشرفها النظرية واشرف النظرية الفلسفة الباشئة عن الوجود وتقاسيمه
 واشرف الفلسفة علم التوحيد والصفات فاستبان بدلالة العقل ونقل من الادلة
 وشهادة الفلسفة والوحى والملة انه يجب على كل عاقل ان يبذل في العلم بوجوب ربه جهده
 وان يراعى مع خالفه جلشانه عبده وان يصرف في ذلك على قدر وسع عبده بشرط ان لا
 يتجاوز حده فيكون من الاخرين اعمالا الذين ضل سبيلهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم
 يحسنون صنعا ولما كان السبيل الى معرفة عز مجده هو النظر في العالم فانما نرى الاشياء
 موجودة مترتبة اثارها عليها مستندة احكامها اليها وراينا ما تقدم وتوجد وتكون ونفس
 وتحقق ونفقد واليقنا بامكانها وجزمنا بهلاكها وبطلانها فعلنا ان لها صانعا حكيمًا صنعها
^{موجوده معدوم}

واجاد وخالقها قيوما خلقها كما اراد فقدر سنانا من البدائع ان لها مبدءا ومن الحكيم المودعة
 في العالم ان لها مودعا ولكن هذا نظر عامي يستقل به جميع العقول ولا يعذر من لم يهتم
 وان لم يبلغ دعوة الرسول لما كانت مراتب العقل متفاوته متباعدة ومنازل الخلق متنازلة
 متصاعدة والاراء متخالفة ومتباعدة والهمم مترقية ومتباعدة تفاديت مراتب المعرفة
 بحسب تفاوتها وتناقضت عقائد الاعم بتخالف الانظار وتباينها حتى ان من
 الواصلين من ترقى الى ان كوشفت العطار لما ازدوا ليقينا ومن السافلين من
 سخطت الاحجار بيده واتخذ عبا وتها دينا ودان لها عكف وسمع الحق فكلف وضل
 ضلالا مبينا كذلك من نظر الى اثار متخالفة متعاضدة واحال اسنادها الى حقيقة واحدة
 فمن ان الموجودات ذوات متعددة وكثيرة متباعدة للاختلاف حقايقها متخالفت
 آثارها واحكامها وان كانت كلها فالضمة من حقيقة احدية بها وجودها وقوامها ومن
 امعن في جهة الوجود واشترأها واليقن بطلان الممكنات ولما لها وادعن بان
 تحقق الوجودية انما هو تحقق مصداقها آمن بان مصداقها حقيقة واحدة على اطلاقها
 وهي مع وحدة ذاتها متطورة في تعييناتها باعثة لتباين الآثار في تطوراتها ومن ليس
 الواضح الذي لا ينكر ولا يخفى ان النظر كلما كان ادق وصفي كان العلم المحاصل به
 احق واوفى وان الصوفية الصافية ادق انظارا واقدس اسرارا واصواب
 افكارا واشغل بربهم سيرا وجهارا وافكر اياه ليلا ونهارا واطوع له انقيادا و
 اصدق به اعتقادا وخلص في طاعته نية واعمل في شانه روية واسد به ايسانا
 واشت بهمانا واسعى اليه طلبا وادعى له ربيا ورعبا فلا محالة يكون ما اعتقدوا به
 عن الشطط آمن وبالقبول والايان آمن ولا يظن بهو الاراء الكرام الاجل ان اعتقادهم

مضاد للاسلام والملة ولا انه خالف لما يقتضيه صريح العقل بقواطع الادلة كذا كيف
يُزَنُّ صدق بمانطق زدين ومهمتهم ^{بما يهدي به لحد} وعلام يغري الي هولاء
الاعلام حقة العقول وضعف الاجلام ^{وتم يقاس على سفيه عاقل} وكيف يعادل بمعوج
عادل ومهم يوازن راي وزين من حصيف ^{بقل خفيف بل} وهم خفيف من غير ضعيف
ولكن لا يضرب الشمس ان يستكرها عين ^{ريدار ولا يعيب فصل الربيع} ان يهيج فيه
السوداء ولا يبغي ان يظن ان هولاء الكرام لا تبلاهم بالعشق والغرام ^{وتغلبهم في جهنم}
وذهولهم عن انفسهم واشتغالهم عما سوى ربهم قد اشربوا عشقه في قلوبهم فاعرضوا صفحا عما عدا
مطلوبهم فظنوا كلما راوه ربا لما قد شفقوا احبا فقال بعضهم انا الحق وبعضهم انا الله وبعضهم
سبحاني ما اعظم شاني كما قال من لم يعرف في العشق وبيرا وقبلا انا اليلي انا اليلي وآن
ذلك كمال لدلالة على ان السالك قد بلغ من غايات المحبة اقصاها وآن الحميت
لم يبقا ^{درين} مراتب العشق صغيرة ولا كبيرة الا احصها من تحدد في جرم الشمس والطلعت
صورته في الحسن ظن كلما يراه مما عدا ما انه هي الشمس وانه قدراتها وذلك لانه على
تقدير تعدد الوجود كما يراه القائلون بوحدة الشهود يكون الحكم بالاتحاد ضربا من الجهل
والالحاد فيكون غيبا وضلالا لا فوزا وكما لا فيكون غاية رياضاتهم ومجاهداتهم وقصوى
مكاشفاتهم ومشاهداتهم امرا جزافيا وخيالا باطلا يتعمله الوهم غيبا وعامرا كسر البصيرة
يحجبه الظمان ما راو حاشاهم ان يكونوا مبشرين في تهاولش التحليل ^{ومسوسين}
في مجازفة الا باطيل على ان منهم من لم يذهب بلبنة نشوة حبه بل هو صاح في سكره
شاك مع شكره صامت مع ذكره فارتع مع فكره بل راوه نشوات حبه افاقه و
صحوها فهو لا يبرح بما يقتضيه غلبه شوقه وان محبة محو فهو يراعي مع غلبه الحقيقة عليه

ظواهر الشرع ويحافظ على مناسك الدين الاصل منها والفرع ثم انه يترجم بذلك التشديد
وتلك النعمة ويحدث بما افاض عليه ربه الكريم من النعمة بل منهم من الهيم واعلم ومنهم من
نظر في عينه نظرا انهم سكر واذهب نشوة جهنم بلهم فهدوا واخذوا ويفترون على جهنم ورجلهم
واللقيع الى من يتوهم ان مذبحهم خارج عن طور العقل واحكامه فلا ينبغي ان يشتغل بنقصه واحكامه
فقد قال الامام حجة الاسلام في الاحياء اعلم انه لا يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقتضي العقل
باستحالة نعم يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقصر العقل عنه بمعنى انه لا يدرك بجزء العقل ومن
لا يفرق بين ما يحيله العقل وبين ما لا يناله فهو اخص من ان يخاطب انتهى وقال عين القضية
في الزبدة اعلم ان العقل ميران صحيح واحكامه صادقة يقينية لا كذب فيها وهو عادل لا يتصور
منه الجور فبان ان مذبحهم لا يخالف طور العقل الصريح بل هو مترن بذلك المير ان الصحيح
فحقن مخاويل ان تدل على ذلك اولا بالحجة العقلية كيلا يرتاب متشكك متعسف ثم نشيده
بالادلة العقلية لتلا شئ من كل متكلم يتكلف ولذا لم يتراض الاصطلاح الصوفية واصولهم في هذا الكتاب
بل اقتصرنا فيه على ما اقتضيه النظر في هذا الباب والله الموفق بالصواب **الفصل الاول**
اعلم ان الوجود الحقيقي حقيقة واحد لا يختلف بالفصول المحصلة ولا بالعوارض المستحقة بل
تتبعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها لا يريد تعيينها على حقيقتها الا بالاعتبار مع انها تتبعين بنفسها
وهي واجبة لذاتها غير معلولة لغيرها اذ لا موجود سواها واذا هي تتبعين بنفسها مع اطلاقها
بنفسها فهي نفسها ما به الاشتراك بين الاشياء التي هي متغايرة مخاويل بعضها عن بعض كما
انها بذاتها بلا انقياض امر اليها وزيادة معنى عليها ما به الامتياز بين تلك الاشياء و
مع ذلك فتتبعينها بملكته وهي واجبة كما ان التعيينات متغايرة وهي واحدة وتلك
الحقيقة الحقيقية غير مقصورة على تعين والاحصورة في شخص فهي متطورة في تعيناتها ظاهرة مع

وحدتها في الكثرة وسد در من قال هـ اى كه ذات خویش را مطلق مقید ساختی و تركها
 مختلف را صورت خود ساختی و دانی بفضل ربی فی ایمانی بهذه الحقیقة و ادعانی بسا
 استاثرة شیوخ الطريقة متمسك فی ذكلك بحجة قوية و مستندة الى حجة سوية و لنمهد
 اولاً مقدمات مشیة الاركان ثم لنجد الى تلخیص البرهان - المقدمۃ الاولى ان الوجود
 بالمعنی المصدرى الذی یعبر عنه بهی امریهى فطری مشترك بین الاشیاء منتزع عنها
 فی الازمان لیس موجوداً بنفسه فی الاعیان و هذا ضرورى ظاهر لا ینزع فیہ مکار و کثر و
 المقدمۃ الثانیة - ان الوجود المصدرى الذی یتنزع عن الاشیاء لا یریب فی
 ان له منشار انتزاع فی الواقع بلا اعتبار معتبر و لا فرض فارض لا یکون انتزاع الوجود
 عنه من الاختراعیات الصرفة و التعللات الوهمیة بل لابد وان یکون ذكلك الامر
 موجوداً فی الواقع متحققاً فی نفس الامر و الا لکان الوجود اختراعاً محضاً و ذاقیة الانتزاع
 هی واقیة مناشیها المقدمۃ الثالثة - ان منشار انتزاع الوجود المصدرى نفس
 الحقیقة الموجودة بلا زیادة امریها و انضمام معنی الیها و ذكلك لان منشار انتزاع الوجود
 لو لم یکن نفس الحقیقة بل هی مع امر زائد علیها فذكلك الامر اما ان یکون امر انضمام الیها
 او امر انتزاعاً عنها و کلاهما باطل اما الثانی فلان الوجود المصدرى اول الانتزاعیات
 عن الحقیقة لا یسبقه انتزاعی آخر و کونه اول الانتزاعیات اولی و لانه لو سبقه انتزاعی
 آخر فلا ریب فی انه لا تحقق لذکلك الامر الانتزاعی فی الواقع الا لمنشار انتزاعه فیکون
 ذكلك المنشار منشار الانتزاع الوجود فی الواقع فهو احق بان یعد منشار الانتزاعه فیکون
 وساطة ذكلك الامر الانتزاعی لمغایة فی البین و اما الاول فلو جهین الاول ان الضرورة
 شاهدة بان انضمام شیء الى شیء فرع وجود المنضم الیه فلو کان مصداق الوجود امر

منضمها الى الحقيقة كان ذلك الامر المنضم سابقا على وجود الحقيقة ضرورة تقدم المصدق
على الصادق ووجود الحقيقة مقدما على ذلك الامر المنضم ضرورة سبق المنضم اليه على
المنضم وانه وورائى ان انضمام شئ الى شئ يستدعى وجود المنضم اذ لا معنى للانضمام
المععدم البحت الى شئ فلو كان مصداق الوجود امرا منضمنا الى المهية كان لذلك الامر
وجود والكلام في وجوده كالكل في نفس وجود المهية فان كان مصداق وجود ذلك النفس
ذات فليكن مصداق وجود المهية نفس ذاتها اذ لقتل الصريح والوجدان الصحيح عوارق
بين موجود وموجود وكان مصداق امر منضمنا الى ذلك الامر تسلسل على ان الفطرة
الغير المشوبة والبدئية الغير المكذوبة قاضية بطلان هذا الاحتمال من دون تحشم
الاستدلال فان مصداق الوجود في الواقع بلا فرض فافرض نفس جوهر الحقيقة بلا زيادة عارض
فاستبان ان الوجود بمعنى مصداق الوجود المصدري ليس امرا انتزاعيا كما يتوهم من
كلام الشيخ المقتول ولا وصفا انضماميا كما يهذى به جماعة من ضعفاء العقول المقدمة الرابعة
ان نسبة الوجود الى جوهر الحقيقة التي هي مصداقها نسبة الانسانية الى لهية الانسان والحيوانية
الى لهية الحيوان اذ الوجود ليس معنى زائدا على نفس الحقيقة كما ان مفهوم الانسانية ليس معنى
زائدا على نفس الحقيقة الانسانية بلا فرق وقد تكفلت المقدمة الثالثة ببيان هذه المقدمة
فان راكب الوهم بان الوجود انما يتنزع عن الحقيقة الانسانية من حيث استنادها عن
الجمال والانسانية يتنزع عنها لا من تلك الحيثية فمصدق الوجود ليس هي جوهر الحقيقة
الانسانية بذاتها بلا اعتبار حيثية بل هي من حيث استنادها الى الجمال ومصدق الانسانية
هي نفسها بلا زيادة حيثية اصلا فذاع عنك ارتياح وانتقض عن عقاك جلبابها واعلم ان
مصدق الوجود بمعنى منشار استزاعه لا يمكن ان يكون هي الحقيقة مع زيادة حيثية ما بان

يكون الخشية قيداً في المصادق جزئاً منه واختلافه والاستبقت تلك الخشية على الوجود وقد بان
 بطلان ذلك بل يكون تلك الخشية تعليلية منتزعة عن الحقيقة بعد انتزاع الوجود فلا يكون
 مصداقاً للوجود بمعنى منشار انتزاع بل إنما يكون مصداقاً له بمعنى أنها على تحمل الوجود عليها في
 لحاظ الذهن لا في الواقع إذ لو كانت على المصدق عليها في الواقع كانت سابقة على وجود تلك الحقيقة
 مع أنها عبارة عن إضافة بينهما وبين جاعلها والإضافة إنما يتحقق بعد المضافين وكما أن
 تلك الخشية تعليلية في صدق الوجود على الحقيقة كذلك هي تعليلية في صدق الإنسانية عليها
 ضرورة أن الحقيقة لم يحتمل والممكن لها فعلية ليست حقيقة للإنسان ولا غيره كما أنها لم
 تحتمل ليست موجودة فهي كما أنها يصدق عليها الوجود من حيث استنادها إلى الجاعل كذلك
 يصدق عليها الإنسانية من تلك الخشية وكما أن الحقيقة المتقررة لا تنتظر في صدق ذاتها
 عليها أمراً زائداً كذلك لا تنتظر هي أي الحقيقة المتقررة في انتزاع الوجود عنها وصدق
 عليها أمراً زائداً وكما أنها لا تفقر في انتزاع الإنسانية عنها بعد تقريرها إلى شيء إنما تفقر اليه
 في أصل تقريرها كذلك لا تفقر في انتزاع الوجود عنها بعد تقريرها إلى شيء إنما تفقر اليه في
 نسخ التقرير حتى لو أمكن تقريرها بنفسها لكفى في انتزاع الأمرين عنها بلا فرق ومن فرق بينهما في
 هذا الباب لم يزد على طنين الذباب وقد بسطنا ذلك في غير هذا الكتاب فهذه أربع مقدمات
 مؤسستة على قواعد اليقين غير مشتبهة بالظن والتخمين وبعد تهذيبها نقول لا يرتاب في أن الوجود
 المصدري منتزع عن الأشياء ^{مختلفة} صغيراً وكبيراً ونقيراً وقطبيراً وسافهاً وعاليهاً ودانيهاً
 وقاصيهاً وجاهاً وأعراضها ومعقولاتها وأعيانها ^{له} فله منشار انتزاع فيها بالافرض فافرض
 واعتبار معتبر وذلك المنشأ لا بد وأن يكون نفسها وسنخ جوهرها وأن يكون نسبتها للوجود ^{له}
 نسبة الإنسانية إلى الإنسان ونسبة الحيوانية إلى الحيوان وأن يكون مصداقاً للمعنى الوجود بنفسه

له ما يجب
 قدوة الأولى
 على الحقيقة
 على جبرائيل

بل زيادة امر عليه وانضيات معنى اليه ويستحيل ان يكون ذلك المنشأ امراً مبادئاً للاشياء
 مفارقة عنها اذ الوجود يتنزع عن نفس حقايقها^{هذه} وذلك المنشأ يجب ان يكون حقيقة واحدة
 اذ لو كانت حقايق لم يكن نسبة الوجود الى مشاهد نسبة الانسانية الى الانسان كما قد ثبتت
 في المقدمة الرابعة ويستحيل ان يكون تلك الحقيقة الواحدة امراً منقلاً الى الاشياء او متفرعاً عنها
 كما دل في المقدمة الثالثة كما يستحيل ان يكون مبادئاً عنها والام يتنزع عنها الوجود بل هي
 السارية في الكل بل اكل هي تلك الحقيقة المنبسطة المتطورة كما يتضح ان شاء الله بالبرهان و
 يستحيل ان يكون تلك الحقيقة متعينة بتعين خاص والاما كانت بنسبة في الكل كما يستحيل ان
 يكون تلك الحقيقة الكلية مبهمه والاما كانت مصداقاً للوجود بنفسها بل احتاجت في تخصها
 الى محصلات خارجية فهي مطلقة اى معرفة عن كل قيد صالحة لكل تعين ويستحيل ايضا ان يكون
 معلولة لغيرها اذ لا تصل لما عداها ولا موجود سواها والاشياء التي تنترى^{من} مفارقة مبادئها
 اياها انما هي شيوها ونبياتها الناشية عن نفسها النابتة عن ذاتها ولما استبان ان
 مصداق الوجود الذي يعبر عنه بالوجود الحقيقي حقيقة واحدة واجبة بنسبة في الكل مطلقة عن كل
 تعين وقيد فاعلم ان تلك الحقيقة لما لم يكن صفة منقولة الى الاشياء ولانها متفرعة عنها
 ولا امراً مبادئاً لها فهي عين كل شئ لا بمعنى ان كل شئ هي تلك الحقيقة المطلقة بما هي مطلقة
 بل تلك الحقيقة تعين بنفسها بل زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها تعينات متكونة و
 تطور تطورات متعينة فهي باعتبار تعين شئ وباعتبار تعين آخر شئ آخر وذلك لانه
 لما استبان ان مصداق الوجود المصدري هي نفس تلك الحقيقة وان مصداق الوجود
 في الانسان مثلاً نفسه بان ان تلك الحقيقة نفس الانسان فاما ان يكون الانسان
 تلك الحقيقة بما هي مطابقة وهو صريح البطلان لانها بنسبة في الكل بخلاف الانسان غير مقصورة

على التيقن الانسان في بخلافه او يكون الانسان هي تلك الحقيقة بما انها تعينت فاما ان يكون تعينها
امرا متضمنا اليها وهو مستحيل والا لكان موجوداً بوجود مغاير لتلك الحقيقة وكان مصداق
للوجود فاما ان يكون ذلك الامر المنضم عين تلك الحقيقة فاما عين الحقيقة المطلقة وهو ظاهر
البطالان او عين تلك الحقيقة بما انها تعينت فيعود الكلام في تعينها ادلا يكون نهيها فلا يكون
مصداق الوجود حقيقة واحدة وهو باطل بما مر انفاً او يكون تعينها امرا متزعا عنها فيكون منشار
انتزاع نفس تلك الحقيقة فيكون تلك الحقيقة متعينة بنفسها مع اطلاقها بذاتها فيكون الانسان
تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعين والقرس تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعين
وقس على هذا فالوجود حقيقة واحدة متعينة بتعنى ذاتها وشرح جوهرها بتعنيات شتى
وتطورات بلا زيادة امر عليها والنظام معنى اليها تطورات لا تتناهي فهي كما انها ماب الاشتراك
بين الاشياء كذلك هي ماب الاختيار بينها وهذا مما يحتاج في الاستيتان به الى تلطيف
القرينة وتجريد الذهن ونضولها على الوهم وتصفية الفكر وتديق للنظر واعمال للروية وتجويد
للقلم ولذا تستنكف عنه القرائح السقيمة وتستنام اليه الافهام المستقيمة وذلك لان مصداق
التيقن هي نفس الحقيقة من دون ان يضاف اليها معنى غريب نعم يحكم بزيادة التيقن عليها
من حيث ان جوهرها غير مقصورة عليه ولا محصورة فيه بل هي في حد جوهرها مطلقة غير متعينة ^{باعتبار}
فان تعين الماهية لو كان ^{لها} راداً عليها منضم اليها سبقه تعين المنضم اليه فيلزم تعين الماهية قبل تعينها
وانه خلف وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم متعينا فيكون تعينه فرع تعين المنضم اليه
فيمدور او غير متعين فلا يكون منشاراً لتعين الماهية اذ قد تقرر ان غير المتعينات ولو تضمنت
الاقالا لتعين التيقن وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم معدوماً فلا معنى لانضمامه الى الماهية
او موجوداً فيكون متعينا فتعينه اما بنفسه او زائداً على ذاته وعلى الثاني ينشأ الكلام في ذلك الامر

الزائد فانه يكون لامحالة موجودا متعينا فيشاق الكلام في تعيينه ونجرا الى نهاية فيتبدل الامور
 العينية اعني التعينات المنضمة الموجودة في الخارج وانه باطل وعلى الاول يكون ذلك تعينا
 نفس ذاته لكون نفس ذاته مصداقا للوجود والمهية المنضم اليها ذلك التعين اليه
 مصداق للوجود بنفسها كما انطقت به المقدمة الثالثة فيكون تعينها ايضا بنفس ذاتها كما لا يخفى
 وايضا لو كان التعين امران امد على جوهر المهية منضم اليها وكان التعين الزيدى مثالا عارضا
 معينا لجوهر حقيقة الانسان كان هناك موجودان بوجدوين احدهما التعين والاخر معروضه
 اذ لو كان هناك وجود واحد كان التعين منتزعا عن نفس جوهر الحقيقة فيكون الحقيقة متعينة
 بنفسها وفيه خرق الفرض واذا كان هناك موجودان بوجدوين العارض والمعرض كان
 وجود ذات المعرض سابقا على وجود ذات العارض ضرورة انتفاء وجود العارض الى
 وجود المعرض واعتلاج وجود العرض الى وجود الموضوع فاما ان يكون المعرض في مرتبة
 وجوده متعينا فيكون متعينا بنفسه اذ ليس في تلك المرتبة تعين عارض وهو المطلوب اولا
 يكون متعينا فيلزم وجود المهية المجردة اذ ليس في تلك المرتبة تعين عارض تحقيقا لسبق وجود المعرض
 على وجود العارض واللازم باطل اذ ذلك سبق واقعي ليس من التعللات الاخر اعمدة والملاحظ
 الذي بحسب السبق من اتحاد نفس الامر ووجود المهية المجردة في نفس الامر تحصيل وايضا مفروض
 التعين المنضم لاحد من الحقيقة المطلقة او نفس الحقيقة المطلقة بالتعين حصصا والثاني
 باطل اذ لا يتصل تعين العارض مع ايهام المعرض وعلى الاول يكون التعين المحصى منتزعا
 عن سخ الحقيقة ويكون نفس جوهر الحقيقة مصححا لانتزاعه في مرتبة المعرض السابقة على مرتبة
 العارض والا فاما ان يكون ذلك التعين المحصى امرا منضم فيكون هناك تعينان موجودان
 التعين العارض المفروض اولا وهذا التعين المحصى الماخوذ في جانب المعرض فيلغوا احدهما

وايضا يساق الكلام في هذا التيقن المحض كما انشأ في التيقن العارض المفروض اولا او
 يكون امرا متزامنا ولكن لاسن نفس جوهر الحقيقة بل منها مع امر زائد فذلك الامر الزائد
 اما ذلك التيقن العارض وهو باطل اذا الكلام في مرتبة معروضه السابقة عليه او عارض
 آخر فهو مستأخر عن التيقن العارض ايضا فكيف يكون في مرتبة معروضه
 فثبت على هذا التقدير ان يكون نفس جوهر المهية مصححا لانشراح التيقن المحض فيكون
 نفس الحقيقة متعينة بنفسها وهذا هو الذي نحن بصدده وما يقضي به العجب ان الذين يتكفون
 ان يكون التيقن بالبعاء عن الاطلاق والامتنان ناشيا عن الاشتراك وينظرون التيقن
 امرا منضمنا الى المهية يزعمون ان كل ممكن فان تعينه زائدا على هيئته بل ان هيئته كل ممكن مندرجة
 تحت جنس أقصى ولا يعلمون ان الشخص اذا كان امرا منضمنا الى المهية كان متعينا فتمينه اما
 بنفسه فيلزم وجوبه اوزايد عليه فيتسلسل وانه اذا كان امرا وارا المهية كان مستندجا تحت
 مقولة قاصية فله مهية تعينها زائدا عليها والا كان التيقن ناشيا عن نفس مهية المطلقة وهو
 خلاف ما ذهبهم ولما زاد تعينها عليها جرى الكلام في تعين التيقن وتسلل فقد بان بقاطع البرهان
 ان المهية تتيقن بنفسها مع اطلاقها بذاتها في نفسها متعينة كما انها نفسها مطلقة فهي حيثما
 تتيقن تتيقن بذاتها في مع اطلاقها بذاتها تتيقن بنفسها بتعينات متعارفة وتتخلف بجوهرها
 بتخصصات متباينة بلا انضمام امرا اليها وكونها متعينة بنفسها بتعينات متباينة لا يستفي
 اطلاقها بجوهر ذاتها بل ذلك عين اطلاقها اذا يكون متعينا لا يوسع ان تتيقن بتعينات
 بل هو متعينة بتعين واحد ولما كانت المهية بجوهرها متنازلة للمتعينات المتعارفة و
 الشخصيات المتمايزة فهي ما به الامتياز من افرادها التي هي تعيناتها كما انها ما به الاشتراك
 بينها فهي مع وحدتها بنفسها قد تطورت متعددة بنفسها وذلك لانه لا ريب في ان المهية

الانسانية مثلا مهية واحدة بنفسها وهي مع ذالك متعددة في افرادها فاما ان يكون تعدد ما بنفسها
فهو المطلوب فتكون هي المشتركة الممتازة المميزة او يكون تعدد ما بعوارض متغائرة عرضتها فاما ان يكون
تلك العوارض قد عرضتها بعد تعدد ما فلا يكون تعدد ما لتلك العوارض وهذا اختلف واما ان يكون قد
عرضتها وهي لم تعد بعد فيكون معرضها المهية بنفسها بهي سببه وهذا ايضا باطل لان تلك العوارض
لا بد وان يكون متعينه لكونها اسبابا للتعد الذي هو عبارة عن التعينات ولا معنى لتعين العوارض
مع عدم تعين المعارض على ان ذلك بعد استبان ان المهية تتعين بنفسها لا يحتاج الى تكلف
بيان فضلا عن تبشيم برهان فاذا ان المهية مع وحدتها الاطلاقية متعددة بنفسها في تعيناتها وتعدد ما
بنفسها لا ينافي وحدتها بل ذلك التعدد نفس تلك الوحدة فزيد مثلا ليس فيه امر زاعا على نفس الحقيقة
الانسانية بل هي بنفسها تعينت فميت زيدا كما انها بنفسها تعينت فميت عمرا وتلك الحقيقة لما
تعدت بذاتها وتعينت بتعين فميت زيدا وتعين آخر فميت عمرا صح استناد شيون متغائرة
اليها في تعيناتها بحسب تعدد بذاتها ولم يصح الحكم بعدم الفرق بين تلك التعينات مع كون نشأتها
باسرها نفس الحقيقة المطلقة ولا الحكم بعدم الفرق بين التعين بما هو تعين وبين الحقيقة المطلقة بما هي
مطلقة مع كون المطلقة بنفسها متشابهة للتعين ونحن لا نطناك بعد ما لمونا عليك من الحجج البرهانية
والقينا اليك من البراهين الايقانية يرييك في هذا الاصل وسواس اذ يتركب فيه شبهة
والعباس وان كنت في ريب مما نقشنا في ردك من الحق المبين لا فكك بما غديت به ^{في كبره}
من يوم ميلادك من اصولهم المنية على التحين فهد علناك ان القول بزيادة التعين لا يستقيم على
اصولهم لاسيما وقد تقرر ان المهية مجعولة لجعل البسيط في مدارك عقولهم ونحن قد اقمنا عليه في بعض اسفارنا
من البراهين البتية لا تدخل فيه للوساوس الوهمية ومع الايمان بالجعل البسيط لا يسع احد ان ينكر
كون المطلق متعينا والمشارك مميز لان المجعول لما كان نفس المهية بلا انضياغ امر اليها والالم

لكن المجعول هي نفس المهيبة كما هو مفهوم الجعل البسيط فاما ان يكون هي المهيبة المبهمة فاي مبهمة و هو
 صريح البطلان اذ المبهمة لا يصلح التقرر اذ هي المهيبة المتعينة فتجمل ان يكون تعينها بالنضيات امر اليها و
 هو ظاهر ومن العجب العجيب من هؤلاء انهم مع ايمانهم بالجعل البسيط و ما تفرغ عليه لم يتطاولوا
 بهذا الامر البين ولم يوقفوا باتحاد المشترك والمميز والمطلق والمتعين ولم يتدبروا في تدبره بل و مع فروعهم
 غايات الادراك بان ما لا يتايزين الاشياء هو ما به الاشتراك فان وسوسك الوهم بان كيف
 يكون الجامع قارفاً والمشارك مميزة او المطلق متعينا فروع عنك لتقليده و ازل عنك الاستبعاد
 بانه قد تقرر في الكتب الحكمية بالبراهين القاطعة الملية ان الجسم البسيط المفرد متصل واحده في نفسه
 ليس فيه مفصل بالفعل فانه ليس بمختلف من الجواهر الفردة ولا يرتاب في ان الجسم المتصل
 يمكن انقسامه ولو فرضاً مطابقاً للواقع الى النصف ونصف والنصف ونصف نصف النصف
 ولم حرج الى نهايته وليس شئ من النصف والربع وثمان و غيرهما من الاجزاء موجودا فيه بالفعل
 والالزم ما يلزم على النظام من التناهي الاجسام في الاعظام لا تناع ان يكون بعضها موجودا بالفعل
 وبعضها بالقوة ضرورة ان الترتيب من دون مرجح مستحيل فالجسم اذا انصف مثلا فليس كل تسمية
 فيه انصافاً فمن انصار قسمة قسمة الى ثلث وثلثين مثلاً فلا تخلوا اما ان يكون فرض النصف فيه
 باعتبار المعبر فقط من دون ان يكون له مشار واقعي وهو صريح البطلان اذ لو اعتبر المعبر قسمة الى
 ثلث وثلثين لا يكون ذلك انصافاً للجسم او يكون فرض النصف فيه فرضاً واقعياً مطابقاً في
 نفس الامر فيكون له مشار في الواقع فاما ان يكون له مشاره الواقعي الذي لا يدخل فيه لا اعتبار
 المعبر وفرض الفارض نفس ذات المتصل او جزراً من اجزائه اذ لا سبيل الى ان يكون له مشار
 امر خارجاً عن الجسم وهو ظاهر جدا والثاني باطل اذ لا وجود لجزر من اجزاء الجسم المتصل في الواقع
 والالزم ان الجسم متصلاً ولانه لو كان مشاراً متزاع النصف جزراً من اجزائه موجودا فيه بالفعل

كان ناشئاً انتزاع كل من الكسور الغير المتناهية بالقوة وهي اجزائه الغير المتناهية بالقوة موجودة
 بالفعل فلزمست المفاسد الظاهرية فتيقن الاول وهو ان يكون ذات الجسم المتصل منشار
 لا انتزاع النصف والربع والثالث وغيره ولا ريب في ان طبيعة الجسم المتصل مشتركة بين جميع
 اجزائه التحليلية الغير المتناهية بالقوة اولاً وذلك كانت طبائع الاجزاء متغايرة في نفسها و
 متغايرة لطبيعة الجسم فامنع الاتصال لما تقر في مظان من امتناع الاتصال بين الطبائع المتباينة
 واذا كانت طبيعة الجسم مع اشتراكها بين جميع الاجزاء الموجودة بالقوة منشاراً لا انتزاع خصوص
 النصفية وخصوص الربعية وغيره من مراتب القسمة الغير المتناهية كانت بنفسها مابة الاشتراك
 بين الاجزاء وما به الامتياز بينها فلا ينبغي ان يتوهم ان طبيعة الجسم لو كانت منشاراً لا انتزاع النصفية
 كانت منشاراً لا انتزاعها حيث كانت فينا من ان يكون حيث هي منشار لا انتزاع اربعة منشار لا انتزاع النصفية
 كما لا ينبغي ان يتوهم ان الطبيعة الانسانية لو كانت منشاراً للتعين الزيد في نفسها كانت منشاراً حيث كانت فيلزم ان
 يكون حيث هي منشار للتعين العري منشار للتعين الزيد وذلك لان الطبيعة الانسانية مطلقة لها انحازة
 ناشئة من جوهر ذاتها نابعة عن عين جوهرها متغايرة في نفسها متمايزة بحسب يونها واحكامها كما ان طبيعة الجسم
 المتصل مطلقة بالقياس الى الاجزاء التحليلية اللامتناهية ولها تجزئ بالاجزاء اذا فرضت توهمت تعيناً متغايرة متباينة
 وان كانت ناشئة عن صنع تلك الطبيعة وكذلك محيط الدائرة ليس فيه نقطة بالفعل والالزم
 الترجيح بلا مرجح ان وجد بالفعل بعض النقاط اللامتناهية بالقوة اولاً ثانياً النقاط وتساها بالفعل
 ان وجدت جميع النقاط الممكنة ومع ذلك فهو منشار بنفسه لا انتزاع النقطة المركزية مثلاً وهي
 متمايزة عن سائر النقاط الممكنة في الدائرة فهو معنى محيط الدائرة مع تساوي نسبة الى جميع النقاط
 الممكنة فيه منشار لا انتزاع خصوص النقطة المركزية فيكون مع كونه مابة الاشتراك بين النقاط مابة
 الامتياز بينها لكونه منشاراً لا انتزاع كل منها بخصوصه فمن استبعد بان الجامع كيف يكون فارقاً لا ليعياً

بعد وضوح الحق وقيام البرهان باستبعاده ولا يلتفت مع قضاة الحجة الى الممتري وسور
 اعتقاده ولا الى المماري المكابرة ولداؤه فان راكبا الوهم بانه لا يمكن تعدد الحقيقة بنفسها لما
 تقر عندهم من ان التعدد اولا وبالذات من العوارض الخاصة بالكلم المنفصل وهو التعدد
 وغيره انما يتعد بعروضه اياه كما تقر في مدارك المشايخ فاعلم ان هذا قول يافواهم ما ولو
 عليه شبهة فضلا عن بيان وتنقطة من احوالهم ما انزل الله بها من سلطان ليس ان التعدد
 امر اعتباري مولد من الامداد التي هي اعتبارية وليس له تقرير نفسه في كبد الواقع انما تقره بنشر
 انشاعه فان نشر انشاعه هو نفس الحقيقة المتعددة بنفسها او مفهوم الواحد مفهوم واحد له
 مصداق هو بنفسه نشر لان انشاع الوحدة وذلك المفهوم الواحد في تعدد يتألف منه العدد
 وهو انما يتعد بتعدد مصداقه ونشر انشاعه فنشر انشاعه يتعد بنفسه فيتعد مفهوم الواحد
 فينظم منه العدد فنشره مصداق الواحد الذي هو متعد بنفسه وهذا هو الذي كنا نحن بصدده
 فقد لاج بالبرهان ان الحقيقة المطلقة هي المتقيدة والمشتركة هي الميزة والواحد هي المتعددة
 وان التعينات مع انبعاثها عن نفس الحقيقة ونوعها من عين جوهرها متغايرة في انفسها
 ومتغايرة الحقيقة المطلقة ولما تضح ان مصداق الوجود حقيقة واحدة واجبة لا وجود لما سواها
 ولا تحقق لما عداها فاختلف الاشياء بالجوهريّة والعرضية وغيرها من انحاء الاختلاف
 وضروب التباين وشجون التغاير انما هي بتعينات ذلك الامر الواحد وتلك التعينات
 مع نوعها عن نفس تلك الحقيقة بلا انضيمات امر اليها متغايرة في انفسها ومتغايرة لتلك
 الحقيقة واذا ليست تلك الحقيقة الحقّة محصورة في تعين ومقصورة على قيد بل هي مطلقة عن
 كل تعين وقيد لم تقدم لغيره ولم تبطل بطلانه او تحققها ليس منوطا بتحقيق بل بتحقيقها فصح
 امكان التعين مع وجودها وعدمه مع وجودها وتغايرها مع بقائها وعدمه مع قدمها كما ان

الوجود الالهي للطبيعة عند الحكماء لا تبطل بطلان الوجود الفردي اذ الطبيعة في وجودها الالهي
 غير مقصورة على الوجود الفردي فجاز قدم الوجود الالهي مع حدوث الفردي مع ان الوجود
 الالهي هو الوجود الفردي الا باعتبار فناء اذا وجد زيد وجدت الحقيقة الانسانية وليس
 للحقيقة الانسانية وجودان فحاز ان احدهما وجود زيد والآخر وجود الحقيقة المجردة عن التعيين فذاك
 متعين بل وجود زيد هو وجود الحقيقة الانسانية الا ان الحقيقة الانسانية مطلقة غير مقصورة على هذا الوجود
 والتعيين الزيدي مقصورة عليه واذا قد افادك البرهان العلم بان التعيين الزيدي لا يزي على الحقيقة
 الانسانية بل تلك الحقيقة بجوهرها تعينت فسميت زيدا ومع ذلك لم تنقيد بهذا التعيين حتى
 مقصورة عليه واليقت بان حدوثه وفناءه لا يصادم قدها وبقاها بان عليك ان تقطن و
 متعين بان تعينات الحقيقة الحقيقية كونها ناشئة عنها بذاتها بل زيادة امرها عليها بالكلية ممكنة
 وتلك الحقيقة مع انها بنفسها متعينة حقة واجبة فاحكام التعينات بما هي تعينات لا تسري الى الحقيقة
 المطلقة بما هي ولا احكامها بما هي تسري الى التعينات ولا حكم تعين يسري الى تعين آخر فلا
 يجوز ان يسند الى الحقيقة الحقة المطلقة ما يستند الى التعينات من الامكان والبطلان والمند^ل والها^ل
 والخسار والافتقار والخصاسة والنجاسة والجوهرية والعرضية والكسافة والجسمية واللذة والالم
 والحدوث والعدم والجزئية والتأليف والعبودية والتكليف والتقوى والثواب والطنوى
 والعقاب الى غير ذلك لان تلك الحقيقة الحقة واجبة فلا تبطل وغريزة فلا تذلل وكاملة فلا تنحسر
 ونقية فلا تفتقر وليس وراها ما يتكامل هي به او تنقص هي اليه ولا ما دورها ما ينافيها وينافقها فبما
 وتسلم به او ما يلائمها فيثاب ويلتذ به او ما يحل فيها او ما يخلل هي فيه او ما تعبده او ما تكلف به او
 ما تتألف منها او ما تتألف هي منه او ما يكون مهيولى او صورة او مقدار الهيا او لطيفا او نظيفا او
 شريفا بالقياس اليه وهكذا كما لا يجوز ان يسند الى التعيين بما هو تعين ما يستند الى الحقيقة المطلقة

باهي هي من الاطلاق والوجوب والقدم والكمال والجمال والعزة والجلال والتهر والسطان الى
 غير ذلك وكما لا يصح ان يستند الى تعين ما يستند الى تعين آخر وكل من مراتب الاطلاق والتعين
 اسم يخص بها واحكام مرتبة عليها واما مرتبة اليها لا بعدا كما ان للطبيعة المطلقة التي تسميها
 الحكماء كليا طبعا اسم واحكام خاصة بمرتبة الاطلاق ولها بما هي متطورة في التعينات اسامي
 واحكام واما بحسب كل تعين تعين لا يبا ونا احكام تعين واما رة الى تعين آخر مع ان تلك
 التعينات ناشئة عن نفس الحقيقة المطلقة بلا زيادة امر عليها كما دل عليه البرهان ولا ينبغي ان
 يتوهم من كلامنا هذا ان حقيقة الحق الواجبة كلية مبهمه اذ مقصودنا ازالة الاستبعاد الذي هو
 اليه الوهم من ان المطلق لو كان عين التعين وكانت التعينات ناشئة عن ذات المطلق لم
 يكن بين التعينات في انفسها وبينها وبين المطلق تغاير ولا بين احكام التعينات في انفسها و
 ولا بينها وبين احكام المطلق تخالف وتباين لان الحقيقة الواجبة طبيعة مبهمه فانها
 مصداق للوجود بذاتها ولو كانت مبهمه لما كانت بذاتها مصداقا للوجود ولما استبان ان
 لكل مرتبة من مراتب الاطلاق والتعين اسامي واحكام تخصها فاطلاق اسم مرتبة الاطلاق
 على مرتبة من مراتب التعين واطلاق اسم مرتبة من مراتب التعين على مرتبة الاطلاق او
 مرتبة اخرى من مراتب التعين زائدة والحال ان معنى باطلاق اسم المطلق على التعين
 الدلالة على ان التعين لا يزيد على الحقيقة المطلقة ولنضرب لذلك مثالا وان كان جلشانه اجل
 من الامثال وله المثل الاعلى وذلك ان البحر حقيقة نفس حقيقة المار من دون ان يزد فيه
 على حقيقة المار امر ثم فيه امواج متلاطمة يحدث بعضها ويفنى بعضها منها صافية ومنها كدرة ومنها
 طاهرة ومنها قذرة ومنها ملحة ومنها عذبة فليتنا على حقيقة الموج فليس الموج الامار التعين
 بنفسه وموج وتكيف بكيفية من العنار والتكدر والتطهر والتعذر والملوحة والعذوبة حقيقة

كل موج من الامواج المتمايزة بالعينات المتخلفة بالكيفيات حقيقة واحدة ظهرت في الكثرة
 بنفسها وطبيقة لغنت في العينات بذاتها واحتملت كيفيات متفاداة واكتفت عواض
 متقابلة وهي متقابلة وهي مع كونها مشتركة بين الامواج منشار لا تميز بعضها عن بعض كما اودانا
 اليه حيث حققنا ان طبيعة الجسم المتصل هي المنشار لا تميز اجزائه بعضها عن بعض فمن ظن ان
 الموج بيان محض لحقيقة المار التي هي الجرحه خطا ورن ظن ان الجرح هو الموج والموج هو الجرح لا فرقان ما اصلا فقد اخطا
 فان الامواج تتجدد بالحدوث والعدم والجرح على ما كان في قدم لكن الحق ان الموج ما يعين حقيقة المار لا تتعدم
 بالعدم العين الموجي فلا يلزم من كون الموج ما يعين انعدام المار بالانعدام الموج اذا انعدم الموج
 هو انعدام العين المار لا انعدام جوهره وان كان يعينه ناشيا عن نفس جوهره فلا منافات بين وجوب
 المار واسكان العين وكما ان حقيقة المار جامعة بين الكيفيات المتفاداة من الملوحة
 والعدوثة والصفاء والكدورة وغير ما كذلك الحقيقة الحقة جامعة بين التنزيه والتشبيه
 منزّهة عن التقيد بالتشبيه فاما الذين شفقوا وزخرفوا بالتمويه ^{شقيقة شدة ١٢ زينت وادند} وسماو التحديد والتقيد
 بالتقليد ^{بالقليد} وزينوا ذلك في اعين القلدين بالتقليد ^{فريب ١٣} ويرون الاشياء ذوات
 متبائنة اياها وليعتقدون للوجود منشأ ومصدقا سواها فانهم قد قصروا في المعرفة والادراك
 حتى وقعوا مع علومهم في التعجيد وادعاهم الايمان بالتوحيد بالتشبيه الذي هو عبارة عن
 التحديد والتقيد في اشراك الاشراك فان الممكنات لو كانت ذوات متبائنة متبائنة
 لخالقها كانت مصاديق للوجود باسناخ حالقها وعندهم ان ما هو مصداق الوجود بذاته
 واجب لذاته فهم اذ يتزهلون سحابة عن الانبساط في الاشياء ليشركون من حيث
 لا يدركون وليعتقدون مع ظنهم انهم موحدون تعدد الوجوه بخلاف من آمن بان مصداق
 الوجود حقيقة واجبة بذاتها واجبة لذاتها منبسطة في تطوراتها مطلقة مع تعييناتها وانها ليست

تطوراتها زائدة عليها ولا تعيناتها منضاهة اليها بل هي بنفسها انشاز للتعينات وينبوعها واصل الاشياء
وهي فروجها وهي الحقيقة والاشياء احوالها وهي الثور بذاتها والجزات اطلالها وان ليس للوجود
مصدق سواها وان طباع الوجود لا يبع شيئا ما عدا ما نقد اليقين بان تلك الحقيقة يستحيل ان
يكون لها نكاح لا يعقل ان يكون لها ضد ولا ان يكون لها شريك او مدد اذ ليس لها عنده قيد يكون
محصورة فيه ولا حد ولذا قال الشيخ الاكبر خاتم الولاية البالغ من ذرى العرفان اقصى الغاية في فهم ^{فانهم هم} الحق
فان قلت بالتشبيه كنت مقيدا وان قلت بالتشبيه كنت محمدا وان قلت بالامرين كنت مستورا ^{ادج}
وكنت امامي المعارف سيد فمن قال بالاشفاق كان مشركا ومن قال بالافراد كان موحدا فاياك
والتشبيه اكننت ثانيا واياك والتشبيه ان كنت مفروقا انت هو بل انت هو تراه في عين
الامور سرها ومقيدا انتهى كلامه الشريف يعني ان من نزه قيد حقيقة الحق وقد استبان انها
مطلقة بلا تعقيد ومن شبهه فقد حدد ما وقد تحقق انها حقيقة من دون تحديد ومن اطلق وحقق فما قيد
ولا حد وقال بالامرين فانه سد فمن قال بالاشفاق اى بتعدد مصداق الوجود فقد اشرك
كما عرفت من ان القول بتعدده يفتى الى القول بتعدد الوجبار ومن قال بافراد مصداقه كان موحدا
حقا وذلك شان العرفاء فاياك والتشبيه ان كنت ثانيا اى مغايرا للحقيقة الحق او قال بالاثنية
الحق والمخلوق واياك والتشبيه ان كنت مفروقا يعني ما يكون مصداقا للوجود بذاته اذ قد بان ان
مصدق الوجود في كل شئ نفس حقيقة وان ما هو مصداق للوجود بنفسه نفس حقيقة الواجب سبحانه
كما ايقنت به فيما سبق فلا سماع للتشبيه لانفصاء الى القول بتعدد مصداق الوجود واقتضائه القول
بتعدد الواجب سبحانه وتعالى عما يشركون او يعني بالمفرد المحاكم بافراد مصداق الوجود والحاصل
واحد والمقصود انه لما تحقق ان مصداق الوجود حقيقة واحدة مطلقة بذاتها متطورة في تعيناتها
وتبين ان المتعين ليس مبنا للمطلق بل هو المطلق المتعين بنفسه ولا عين له من كل وجه اذ المطلق

مطلق والمقتضى معين فلا سبيل الى التثنية والا كان المطلق معين المقتضى من كل وجه ولم يبق بين الحق
والخلق بون ولا الى التثنية والا كان مبيناً اياه من كل وجه ولم يكن للخلق لمبانية مصداق الوجود
تتحقق وتكون والى ذلك اشار حيث قال فلا انت هو لغايتك اياه بالمقتضى والمطلق بل انت
هو لا تحاد والمطلق والمقتضى بحسب المصداق وتراه في عين الامر مسرعا مطلقا ومقيدا متعينا هذا
وقد وقع الاطناب في هذا الفصل اهتماما بهذا الاصل وتقرير الحق بالاعادة لا يخلو عن الافادة
ولا يلزم لكل تكرار انه متشبه فكرر القيد يخلو وكرر المسك بتوضيح **الفصل الثاني** ان من حسن الاستدلال
في ابانته المطلوب ان يبدى بالاقضية الشعرية التي هي اعلت بالقلوب لتورث تخيلا صحيحا ثم ينقل
الى الخطابة التي تعيد لنا وترجيحنا ثم الى الجدل المفضي الى التكبيل والافتناع ثم الى البرهان الجواب
الاتباع فان الحكم مقام الاطعام كالطبيب بتمام الاجسام فالحكم يميز بين الذين بالقضايا الشعرية
بالتحليل والطبيب ليسكن العليل ويشفيه بالتعليل ثم الحكم يترجى الى الخطابة بخطاب بين الطبيب
ينقل من التعليل الى تدبير بين ثم الحكم يزيل المقدمات الباطلة المسئلة المتكئة في الازمان و
يشفيها والطبيب يزيل المواد الفاسدة الردية المتعنتة في الابدان وينقها ثم الحكم بعد البطلان
المقدمات الباطلة ليشغل بافاة الحق الصراح والطبيب بعد تنقية المواد الفاسدة ليشغل بالتقوية
والاصلاح ولما كان الشواكر ببناء على الاختلاف والكذب كان افتتاح هذا المطلب الاهم
والمارب المبهم بمن سور الادب فطوبى اعنه كشفا وضربا عنهم صغفا ففقدنا التقدم في الخطابة
باسناد المطلب الى عصية هم اهل الاصا بته استيناسا للافهام العامية
المستوحشة وتسكيننا للفواطر المجهورية المشوشة فان العوام كالانعام في اصغافا والتقليد اسارى
وعناة وفي انهراج التديج حبارى وععاة يبقا دون تلكم اية السادة ولا يهتدون من دون
القادة واذا قد كانت العامة نافرة عنه اشد نقارا مستندة اياه اى استنكار حتى لا يكادون يفهمونه
مفيدة ١٢
راه باحسوار ١٣
ميرت زده ١٤
كورا ١٥
اطاعه سبيلته ١٦
للكم اية السادة ١٧
ولا يهتدون ١٨
من دون ١٩
مفيدة ٢٠
استنكار حتى لا يكادون يفهمونه ٢١

له اشمل
بجانب
تله احكام
مقول

تصوراً وتخيلاً فضلاً عن ان يعلموه تصديقاً وتحصيلاً مناسب ان يصور هذا المطلوب ليتكسب في الاذن
ثم لا يتقبل في الدلالة عليه بالبرهان ليجعوا الى التصور تصديقاً والى التحصيل تحقيقاً وتسلماً يبادر
واقبل الاستكشاف الى الاستنكار والاستنكاف فلم تكتفِ ادلالاً الى المذهب الباطلة ولا الى
ما فيها من الخطا ^{خطا} والتحليل بل اعمت في ابانة الحق وسكنا سبيل البرهان قبل الجدل ولعلك يت
بما عمت ان اهم ما ينبغي عليه ما ذهبا اليه مقدمتان الاولى ان مصداق الوجود حقيقة واحدة
الثانية ان المطلق هو المتعين بنفسه والمشارك هو المميز بذاته ونحن قد سلكنا في اثبات المقدمة
الثانية طريق الجدول ايضا وزيد الآن ان نسلك في اثبات المقدمة الاولى ايضا ذاك الطريق مع
ما اوردهناه ونورده في اثباته من البرهان المومس على التحقيق ليكون الحق في الافهام
اثبت ولجئ اليه من الخصام اكبر ولما تمكن الحق في ذهنك وحصلته عن التحصيل واليقنت
بطلان ما يخالفه اجمالاً فلعلك تنزع الى ابطاله بالتفصيل فحقن الآن في صدق ان بطل ما يخالف الحق
بالبرهان والدليل وادف ما يخالف الحق على نحو من هذه المذاهب المناقضة ومنه اشبه المعارضة
والشكوك المعارضة قلنا في هذا الفصل مقامان المقام الاول في ابطال المذاهب الباطلة
ليستج منه اثبات الحق ببطلان نقيضه فنقول الوجود بالمعنى المصدري البديهي الفطري لانه
في انه انتزاعي ولا في انه مشترك ولا في انه ليس عيناً لشي من الحقائق ولا في انه بديهي اولى وانما
الانتزاع في مصداقه ومثاله انتزاعه اذ لا ريبه في ان له مثله انتزاعه في الواقع والالام
ليكن الوجود واقعياً اذ واقعيات الانتزاعيات هي واقعية مناشيها فذلك المصداق
الما عين الحقيقة المتحققة فالما عين الكمالات الموجودة وعين الواجب جميعاً وهي في نفسها متفطرة
وحقائقها متباينة لا يجعها حقيقة مشتركة وهو مذهب الشيخ المقدم ابى الحسن الاشعري فمصدق
الوجود على راءه حقائق مختلفة متخالفة او تلك الحقيقة المتحققة التي هي مصداق الوجود حقيقة

له سبب
الى الحسن الاشعري
له صفة

واحدة غير مبهمه هي عين كل موجود كما تحققناه وهو مذاق الصوفية الكرام قدس الله اسرارهم
 او حقيقة واحدة مبهمه مشككة كالمه في بعض مراتبها وهي الواجبة وناقصة في بعضها متفاوتة في النقصان
 وهي وجودات الجواهر والاعراض وتلك الحقيقة بنفسها مابه الاشتراك ومابه الامتياز وهو الذي
 اختاره الاشراقية وغير الحقيقة المتحققة فاما منترع عنها ويغري الى شيخ الاشراق او منظم اليها
 فاما في الممكنات والواجب جميعاً وهو مذهب المتكلمين او في الممكنات فقط وهو مذهب المشائين
 فانهم ذهبوا الى ان الوجود في الواجب عينه وفي الممكنات زائد عليها منضم اليها او منفصل عنها
 مبائن اياها واحده لذاته واجيب لذاته وموجودية الاشياء انما هي بانسابها اليه وهو ما ذهب اليه
 جماعة من المتصوفين والمتكلمين فهذه سبعة ووجه الضبط ان الوجود اى مابه الموجودية
 اما اشتراعى وهذا ما يغري الى شيخ المقتول او انضمامي فاما في الكل وهو مذهب المتكلمين
 او في الواجب فقط ولم يذهب اليه احد في الممكن فقط وهو مذهب المشائين او منفصل عن
 الموجودات وهو مذهب بعض المتصوفين والمتكلمين او هو عين الموجودات فهو اما حقيقة واحدة
 مبهمه مشككة وهو مذهب الاشراقية او حقيقة واحدة مطلقة غير مبهمه ولا مشككة وهو المذهب الحق
 او حقايق متعددة يطلق عليها الوجود باشتراك اللفظ وهو مذهب الاشاعرة او جزر الموجودات
 وليس مذهباً لاحد وهذه المذاهب كلها باطله ما خلا المذهب الحق اما ما يغري الى شيخ الاشراق
 فظاهر البطلان اذ ليس النزاع في الوجود المصدرى الانشراعى بل في نشأته ^{شرب} ويستحيل ان
 يكون نشأته انشراعى وقد سبق في اثبات المقدمات المهمة في الفصل الاول واما كون الوجود
 صفة انضمامية في الكل او في الممكن فقط كما هو مذهب المتكلمين والمشائين فقد فرغنا عن ابطاله
 هناك ومع ذلك فهو لا يكتفى بتقييم على اصولهم اما على اصول المتكلمين فلان الوجود اما موجود او
 معدوم لا سبيل الى الثاني اذ المعدوم يستحيل ان يكون منضم الى شئ ما ولا الى الاول لانه

مبه اشتراعى

شيخ الاشراق

متكلمين

مشائين

متكلمين

متكلمين

على افعال حسب
الاشياء في نفسها
بطلان من الافادة

لو كان موجودا تمام به الوجود اذ لا معنى لصدق الموجود من دون قيام الوجود عندهم فيلزم قيام المعنى
بالمعنى وتسلسل الوجودات اذ الكلام في وجود الوجود كالقوله في الوجود والازمان بطلان عندهم واما على
اصول الفلاسفة فلان الوجود على هذه التقدير صفة منسجمة الى السهية وقام بها فهو عرض فيها
او صورة لها ضرورة ان الحال في الشئ اما عرض او صورة عندهم لا سبيل الى الثاني
اذا الصورة عندهم محصورة في الجسمية والنوعية والوجود ليس في شئ منها ولا الى الاول
لانه لو كان عرضا كان محتاجا الى موضوع فيكون متأخرا عن موضوعه بحسب الوجود ويكون وجود
موضوعه سابقا على وجوده فيلزم ان يكون في مرتبة وجود موضوعه معدوما فيكون وجود
موضوعه معدوما لان هذا الوجود المعدوم هو وجود الموضوع واذا كان وجود الموضوع معدوما
كان الموضوع معدوما وقد فرضناه موجودا ههنا وما يقال من ان وجود الوجود نفسه
وليس له وجودا اعليه فان صح في الواقع فلا يصح على اصولهم لان الوجود انما هو عين الوجود
في الواجب وعينية الوجود عندهم مساوية للوجوب فكيف وجود الوجود نفسه وايضا
لو كان الوجود صفة منسجمة فاما ان يكون له حلول في موضوعه او لا وعلى الثاني لا انضمام وعلى
الاول يكون تشخص الوجود متقادا عن تشخص محله لما ثبت عندهم من ان تشخص الحال فرع
تشخص المحل والتشخص مساوق للوجود فيكون وجود الوجود فرع الوجود فيلزم ان يكون محله
موجودا قبل انضمامه اليه وهو خلف عندهم وايضا اما ان يكون وجود الوجود زائدا اعليه او لا
فان كان زائدا اعليه اقل وجود شئ من الاشياء اذ وجود شئ من الاشياء على هذا التقدير
لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه وهو لا يمكن الا بالوجود الوجود الوجود لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه
وانضمام الوجود الى الوجود لا يمكن الا بان يكون الوجود المنقسم موجودا وهو انما يمكن بانضمام
الوجود اليه ولم جمالي غير النهاية وذلك صريح الاستحالة فيستحيل وجود شئ من الاشياء

وان لم يكن زائدا عليه بل كان عينه فاما ان يكون له حلول في موصوفه ادلا وعلى الثاني يكون الوجود
قائما بذاته ويكون وجوده عينه فيكون واجبا لذاته وهو خلاف منه سبهم مع بطلانه في نفسه
اذا الوجودات متعددة فلو كانت لاجتيازهم تعدد الوجوب وعلى الاول يلزم ان يكون له وجود
الاول الوجود الذي هو عينه الثاني الحلول فانه نحو من الوجود ولا يمكن ان يقال ان
الوجود الذي هو عينه هو الحلول لان الحلول معنى نسبي مغاير لمتشبيه ومما يقتضي به العجب قال
شيخهم ورتبهم من ان وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لمحالها الا ان العرض الذي
هو الوجود لما يحتاج في وجوده الى وجود زائد لم يصح ان يقال وجوده في نفسه هو وجوده
في موضوع بل هو نفس وجود موضوعه وذلك الكلام بعدل التامل لا يعود الى طائل لانه
ان اراد بقوله وجود الاعراض في نفسها هو وجودها لمحالها ان وجود الاعراض في نفسها هو قايما
لمحالها فذلك عن بديان شان الوجود على تقدير كونه عارضا للمهية عرضا فيها ايضا ذلك الشان
فانه على هذا التقدير يكون قائما بالمهية فيكون وجود الوجود في نفسه هو وجوده لمحلله وقايما به من دون
فروق بينه وبين سائر الاعراض لان وجود شئ لمحلله عبارة عن وجوده مستقل لحقه اعتبارا غير مستقل
فلو لم يكن للوجود وجود استحتم ان يقوم بغيره ويوحده فان زعم ان الوجود غير قائم بالمهية فاما
ان يقول انه عينها او يقول انه منفصل وعلى التقديرين فهو ليس بعرض فيكون الحكم بعرضية الوجود
دستثناء عن حكم سائر الاعراض مستقلا لا طائل تحته وان اراد به معنى آخر فليصوره ولا حتى يظفر فيه
وهنا بيان آخر وهو ان الوجود لو كان صفة منصفة فاما ان يكون الوجودات الخاصة حقائق متباينة
لا يجمعها حقيقة مشتركة وهو خلاف منه سبهم لاصرارهم على اشتراك الوجود او يكون الوجود حقيقة واحدة
مشتركة ويكون افرادها قائمة بالاشياء فيكون تلك الحقيقة كلية وافرادها متشخصة فاما ان يكون
تشخصات افرادها زائدة على تلك الحقيقة اولا وعلى الاول تكون لتلك الوجودات وجودات

زائدة عليها ويكون موجودية الوجودات بانضمام وجوداتها اليها وكذا الكلام في وجودات الوجودات
 فيلزم ان يكون جعل المهيبة بالجعل المولف وهو عبارة عن ضم الوجود الى المهيبة مستلزما للجعل
 لا تنهاية او ضم الوجود الى المهيبة لا يعقل من دون ضم الوجود الى الوجود وضم الوجود الى الوجود
 لا يعقل من دون ضم الوجود الى وجود الوجود فكذا اضم المعلوم غير معقول واللازم صريح
 البطلان وعلى الثاني يكون تلك الحقيقة الواحدة مشار للشخصات فتكون تلك الحقيقة مابه الـ
 بين افرادها كما انها مابه الاشتراك بينها وهو خلاف ما ذهبوا اليه ومن سبيل آخر لو كان الوجود
 حقيقة واحدة مشتركة منضمة الى المهيات فالما ان يكون وجود تلك الحقيقة عينها او يكون منضما
 اليها فان كان منضما اليها تسلسلت الوجودات وان كان عينها كانت تلك الحقيقة بنفسها مشارا
 لانتزاع الوجود ومصادقا له فيكون بنفسها شخصا واحدا لا حقيقة كلية مشتركة اذا كلى لابهامه
 يستحيل ان يكون مصداقا للوجود الذي هو مساوق للشخص كما ذهبوا اليه وما يلزم المشايين
 ان مشار انتزاع الوجود المصدرى على رأيهم امر ان الاول نفس ذات الواجب سبحانه
 والثاني الحقيقة المشتركة المنضمة الى مهيات الممكنات وانه منتزع عن نفس ذات الواجب تعالى
 وجوبه تلك الحقيقة بلا انضيمات امر من دون انضمام معنى والا انساك الكلام فيه واذا كان كذلك
 فلا بد وان يكون بينهما مشترك ذاتي وجامع جوهرى لما تقرر عندهم من ان كل مفهوم متحصل
 لا يكون عدما ولا اضافيا فانه اذا انتزع عن نفس جوهر ذاتين فانه ينبعث عن جوهرى
 مشتركة بينهما وهذه المقدمة مع انها صادقة لبشهادة الضرورة الغير المكنوزية وجدان العظمة
 الغير المشعوبة في ما بينهم مشهورة وفي كتبهم مسطورة وعلى استنباطهم مذكورة ولولا ان تلك المقدمة
 مسلمة عندهم لم يكن لهم سبيل الى اثبات توحيد الواجب بالبرهان اذا ما استدولون على اثبات
 التوحيد مبنى على ان وجوب الوجود لا يمكن ان ينتزع عن ذاتين لا يشتركان في نوع او

لأنه الظاهر
أنه لا يمكن
التفريق

جنس فلو تعدد الواجب كان أفراداً إما أفراد النوع أو أنواع الجنس والنوع غني عن خصوص
 تعيين فردى فلا يكون الفرد بما هو فرد واجباً والجنس امر مبهم فلا يكون بنفسه مصداقاً لوجوب الوجود
 والمقدمة المبني عليها البرهان انما يتم اذا ثبت ان المفهوم الواحد المنتزِع عن نفس ذاتين
 انما يكون متبعثاً عن جوهرى جامع بينهما هو مصداق لذلك المفهوم بنفسه ثم العقل والبرهان البتة
 والوجودان غير فارقة بين الوجوب بالقياس الى مصداقه وبين الوجود مقيساً الى منشأه
 اشتزاعه ومن فرق فعليه البيان على اننا قد قمينا الموثقة في اثبات تلك المقدمة حيث حققنا
 ان نسبة الوجود الى مصداقه نسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان ولا يترتب
 من نظم عن اللبان وان لم يرد تضع يد الكسب والبرهان ان اشتراك الانسانية والحيوانية
 بين امرين كاشتراك الانسان والحيوان بينهما فذلك اشتراك الوجود
 بين حقيقتين وانتزاعه عن نفس جوهرهما كحكاية عن اشتراك مصداقه بينهما فيلزم على رآهم ان يكون
 بين الواجب سبحانه وبين الحقيقة المنضمة الى مهيئات الممكنات ذاتي مشترك فيلزم تركب
 الواجب واشترائه مع الممكن في الذاتي واللازم باطل بالاجماع ولقبضار البرهان الواجب
 الاتباع وهذا البيان لا يتنازع على مقدمته صاوية واقعية مدعته بها باليقين مسلمة مشهورة مذكورة
 فيما بين المشائين يمكن ان يساق على مساق البرهان وان يقرر على طريق الجدولين والاول
 اثبت والثاني اكبت وهذا البرهان كما يبطل راي المشائين يبطل راي الاشاعرة ايضا فتدبر
 ومن ذهب الى ان الوجود منفصل عن الموجودات مبائن اياها وموجودية الاشياء انما هي
 بالانساب اليه فلعله اشبه عليه المنتزِع عنه لعللة الانتزاع اذ لا ريبه في ان الوجود المصدري
 منتزِع عن الاشياء الموجودة فطالقة ليس امر خارجاً عنها مبايناً محضاً لها نعم يجوز ان يكون
 علته انتزاعه وهي علته تلك الاشياء ومباينة اياها وليس الكلام فيها انما الكلام في المنتزِع عنه

على ان ذلك المنفصل ان كفى بنفسه في موجودية الاشياء باسرها لم تحقق الكل بتحقيقه وهو ظاهر البطلان
 وان لم يكن لم يكن الانتساب اليه مابه الموجودية لجميع الاشياء فان قيل انه متبعد فلا يكون واجبا
 لاستحالة تعدده وهو خلاف رآه وايضا ان كان للمهيات دخل في ترتيب الاثار فلا يكون ذلك
 المقعد وبفسه مابه الموجودية للاشياء والالغيت الهيات وهو صريح البطلان ومع ذلك كله
 لا سبيل الى ان يكون مابه موجودية الاشياء امرا منفصلا عنها مباينا يا لان الشخص مساوق
 للموجود فمابه الموجودية هو مابه الشخص فمابه موجودية الاشياء لو كان امرا واحدا منفصلا كان مابه الشخص
 ايضا ذلك الامر المنفصل الواحد والثاني باطل اذ نسبة ذلك الامر المنفصل الى جميع الاشياء
 واحدة متساوية لجميع الاشياء بالقياس اليه سواسية فهو لا يكون مشخصا لشي من الاشياء
 اذ مشخص الشيء يجب ان يكون له خصوصية مع ذلك الشيء وهو ظاهر فان قيل ان لذلك الامر
 المنفصل كل من الاشياء ارتباطا وخصوصية ليس له ذلك الارتباط وتلك الخصوصية مع
 غيره ذلك الممكن وذلك الارتباط وتلك الخصوصية مناط الشخص فقول تلك الارتباطات
 والخصوصيات نسب واضافات لا تتحقق الا بعد المنتهين فهي متأخرة عن الاشياء الموجودة
 المشخصة فتحيل ان يكون هي مناط الشخص والموجودية وايضا تلك الارتباطات انتزاعية
 فواقعيتها عبارة عن واقعية مناشيها ونشأ انتزاعها اما ذات ذلك الامر المنفصل
 وهي لتساوية نسبة الى الاشياء لا يكون مابه الشخص لشي واما ذات الاشياء فذواتها هي
 مناشي لتخصاتها فهي مناشي موجوديتها فيرجع ذلك المذهب الى مذهب اشاعة فلا يكون
 مذهبها على حياله ولا يحتاج بعد ابطال مذاهبهم الى البطلان واما الاشراقية فهم وان اصابوا في ان
 قالوا ان مصدر الوجود حقيقة واحدة وانها بنفسها مابه الاشتراك ومابه الامتياز ولكنهم قد اخطأوا
 في ان تخيلوا ان تلك الحقيقة كلية مشككة متفاوتة بالنقص والكمال فالكامل واجب

والناقص ممكن وذلك لان تلك الحقيقة لو كانت كلية لما كانت مصداقاً للوجود بنفسها اذا كلى مبهم
والمبهم لا يعقل كونه مصداقاً للوجود بنفسه ثم تلك الحقيقة لما وجبت في بعض مراتب تعيناتها كانت واجبة
بنفسها بلا زيادة امر عليها ولما كانت واجبة بنفسها اتفق امكانها فالقول بامكانها في بعض مراتبها مالا يسيل اليه
فالحن انها ليست نظراً انها ممكنة ليست ممكنة بل هي واجبة وانما الممكن تعيناتها على ان تلك الطبيعة لما كانت
غير مقصورة على تعينها اصلاً كان كل تعين من تعيناتها غير واجب نظر الى نوع الطبيعة فلا يكون تعينها الكمال الذي يقولون
لوجوبه واجبا بالقياس الى تلك الطبيعة المطلقة فلا يكون تلك الطبيعة في مكانها الذي هو عبارة عن تعين من تعيناتها واجبة
وفي بعض تعيناتها ممكنة واما مذهب الاشاعرة فقد اشترنا الى البطالة وما يشبهه على بطلانه انه لا يثبت في
ان الوجود المصدري امر متزاعي متزع عن الاشياء مشترك بينها واشتراك بينها واقعي اذ لا يثبت
في ان بين موجود وبين موجود من الاشتراك في الواقع ما ليس بين موجود ومعدوم وواقعية
الاشتراكيات انما هي بواقعية مناسبتها لما به الاشتراك بين الموجودات انما ان يكون هذا المعنى
الاعتباري الذي هو من المعقولات الثانية من دون ان يكون بازاء مصداق مشترك تحقق
في الواقع بنفسه وهو صريح البطلان لان واقعية الاشتراكيات تابعة لواقعية مناسبتها فلولا ان له
مشاراً هو مشار الاشتراك بين الموجودات لما كان الاشتراك بينها واقعياً واما ان يكون هناك
مصداق هو مشار الاشتراك بين الموجودات فيكون ذلك المصداق حقيقة واحدة هي مصداق
للوجود المصدري بنفسها وتكون تلك الحقيقة واجبة لذاتها متصلة في الوجود ويكون الاشياء
تعينات لها وذلك هو المذهب الحق وهو بالاتباع اعني واما احتمال ان يكون ما به موجودية الاشياء
جزء منها فهو مع انه ليس مذمهاً لا حاد باطل لانه لو كان كذلك كان الاجزاء خارجياً فاما ان يكون منفقراً
في موجودية الى الجزء الآخر فلا يكون نفسه مصداقاً للوجودية او مستقنيا عنه فلا يتم منه حقيقة حقيقية
او جزئية ذهنية والاجزاء الذهنية تحليلة مصداقها نفس الحقيقة فالوجود على هذا التقدير نفس الحقيقة

فان كانت واحدة منبسطه متطورة في التعينات استقر الحق على عرشه والباطل بطلان ^{الاشاعة}
 على ان لا يبطال هذا الاحتمال وجها لا يستلزم التفتن بها الى تحشم واعتمال فانيلج الحق وانكشف
 الادغام وطلع الشمس وانجاب الظلام وانكشفت عيايب الديجور لما اشرفت بوارق النور
 مشروقا وجار الحق وذهبت الباطل ان الباطل كان ذموقا ومهنا حقايق لطيفة دقيقة ودقايق
 بالتأمل حقيقة ضرنا عنها في هذه العجالة سوفا عن الاطالة في المقالة المقام الثاني لما كانت
 هذه المسئلة مع كونها من اصدق المسائل واحقها ومن اجل اللطائف وادتها قد عقلت القول
 فتوانت دون ادراكها وبامت وحيرت البصائر فعميت دون اشراقها او تعامت وكذا كانت
 كلما كان اشرق واجلي كانت العيون الرمة اضعف واغشى زرع الناس تهو يش الوهم
 وتهويله وروعهم شرع الشيطان وتسويله واستهويله وسادس ملئت في اعينهم واغترتهم
 شبهة زينت في قلوبهم ونحن اذ شفتنا كاك عن السر المكنوم وقضينا ختام الحق المكنوم
 ودللنا على السرييق وعللنا وانهلنا كنداك الحق وعللنا لانظناك قضيتهم استبرأ
 في هذا السر واراب تخليب بعد مذاق الشراب برقران السراب ومع ذاك فغن نشير
 الى العقد والشبه واضمحلا لها ليلا نجد على الوهم بكيدة ويسيك في اسره وقيدته فمن
 ان وحدة الوجود يستلزم امكان الواجب ووجوب الممكن ومنها انها يستلزم ايهام الحقيقة
 الواجبة وكون الممكنات افرادها ومنها يستلزم نفى حقايق الاشياء ومنها انها يستلزم
 قيام الحوادث بذاته بل شانه ومنها انها يستلزم جواز حمل بين المتبائنات لتحقيق الاتحاد
 في الوجود ومنها ان القول بها قول بالتصاف الواجب سبحانه بالمتقابلات ومنها انه قول
 بالتصاف بالذة والالم والنجاسة والخصاسة وغيرها ومنها انه قول بارتفاع التكليف ومنها
 انه قول ببطلان الرسالة للاتحاد والرسول والمرسل اليه ومنها انه لو كان حقا على اليه الانبياء

وانت بعد ما طنك بما لمونا عليك واذا كانك بما القينا ايك مستيقن بان الحقيقة المطلقة واجبة
 وتعيناتها ممكنة فالواجب واجب والممكن ممكن والحقيقة الواجبة مطلقة لا مبهمة لانها مصدران للوجود
 بذاتها والممكنات قيود لها وتعينات لانها افرادها وحالها الاشياء عبارات عن تعينات
 الحقيقة الواجبة وهي مرتبة في العموم والخصوص فالجوهرية تعين والجسمية تعين اخص منه والحيوانية
 اخص من الجسمية والانسانية تعين اخص من الحيوانية والتعين الزيدى تعين اخص من الانسانية
 ولما لم يكن التعينات امورا منفصلة الى الحقيقة المطلقة بل اعتبارات انتزاعية فهي غير قائمة بها
 قيا بالضمائيل هي منزوعة عنها ولا امتناع في انتزاع الانتزاعيات عنه سبحانه عند احد
 فالحوادث غير قائمة به تعالى بل هي شبيهة ومثباته ولما كانت الاشياء عبارات عن التعينات
 وقد عرفت انها مع نوعها عن نفس الحقيقة الحققة متغايرة متباينة هي مناشي الانتزاع الوجودات
 المصدرية المتعددة لم يصح الحمل بينها كما لا يصح حمل مرتبة من مراتب التعين على مرتبة الاطلاق
 وبالعكس كما قد سبق ذلك اذ ليس الاتحاد في الوجود مطلقا مصححا للحمل الا ترى الى المباهلة
 الانتزاعية المتحدة مع مناشيها في الوجود وقد تظننت سابقا بان نسبة التعينات الى الحقيقة
 نسبة الانتزاعيات الى مناشيها ولما كانت الحقيقة الحققة الواجبة مستورة في تعيناتها
 وكل تعين شان على حياله ككل تعين متصف بما لا يتصف به التعين الآخر بل يتقصص الصفات
 فلا امتناع بالتصاف بالمتقابلات وقد عرفت سابقا ان احكام التعين بما هو تعين لا تسرى
 الى الحقيقة الحققة فلا يلزم التصاف باللذة والالم والنجاسة والخساسة وغيرها ولما كانت
 التعينات متغايرة ومتغايرة الحقيقة المطلقة مع التكليف والرسالة وما يتفرع عليها ولما كانت
 الاتبيار عليهم السلام مبغوثين لتبليغ الاحكام الى كافة الانام وكانت هذه العقيدة اجل
 من ان تناله عامة الاقوام كانت دعوتهم اليها توريثا لهم في الضلالة وتبعيدا اياهم عن الهدى

ملك دفع الشكر الى
 ملك دفع الثانية
 ملك دفع الثالثة
 ملك دفع الرابعة
 ملك دفع الخامسة
 ملك دفع السادسة
 ملك دفع السابعة
 ملك دفع الثامنة
 ملك دفع التاسعة
 ملك دفع العاشرة

والدلالة فلو دعت الانبياء عليها فأت فائدة الرسالة ولذا امروا عليهم السلام بان يكلوا الناس
بما يتكلمون من فهم من الكلام والسران بناء الرسالة على قفارة المطلق والمتقين وقفارة التقيينات
في نفسها لاستدعائها مرسلًا ومرسلًا اليه ومرسلًا به فالدعوة المتفرقة على الرسالة المبينة على القفارة
انما تكون هي التي ينبغي على القفارة فلا حاجة لم يزع الانبياء عليهم السلام الى التوحيد الوجودي ولما
كان الرسول سفيرًا بين الحق والخلق وواسطة بين الرب والعبد فله مناسبة بها جميعا فهو من
حيث تبليغه الى الخلق رسول ديني ومن حيث قرب من حضرة الحق ولي صفى فهو من حيث انه
رسول يبلغ للاحكام الالهية لا ينفص الا عما عليه بناء الرسالة ومن حيث انه ولي مقرب للحضرة الاحد عشر
الى ما هو شان الولاية ولذا بينت الشريعة على الاظهار والاعلان وطويت الحقيقة على الاسرار واما
فالشرعية ظاهرة باطنة الحقيقة والحقيقة معنى لفظ الشريعة ولما كان سيدنا ومولانا سيد الانبياء وفضل
المرسل وكانت ملته البيضاء اعدل الاديان والمثل خاتما للرسالة جامعًا لكل حال الحكمة والعدالة
مبعوثًا بجميع الكلام مقصودًا من دقائق المعارف وجلال الحكم كان الكتاب المنزل عليه والاحاديث
المقررة اليه حاوية بين الشريعة والحقيقة جامعًا للحكم الجليلة منها والدقيقة كما اشار اليه الشيخ الاكبر
في الفص النوحى من فصوص الحكم وسياق نقله ان شاء الله تعالى خاتمة لها قد اشترنا في فواتح
الرسالة الى ان العلم بالله تعالى غير متوقف على الدعوة والرسالة وان العقل يستقل في العلم بالصانع
وجوده بالنظر الى مظاهره فوضعه وجوده لكن يجب في المعارف الدينية والعقائد اليقينية التي يستقل
بعلها العقل ان ينتقل من الدلالة العقلية الى النواحي الالهية والجلالية القدسية التي جاز بها
الرحول لينزوا العقل الى الايمان ايمانًا والصدور شلوها والعلم اطمينانًا يتطابق العقل والسمع
وتعاون الحكمة والشرع لا سيما والوهم مستول على العقل سلطانه ونازع في القلوب شيطانه لا سيما
في المسئلة التي نحن فيها فقد افطت فيها الادام ومدة حيرة من قرع سمعها اودش منها اوبام
ايضا

فمن اذ قد غنا بمنه واحسانه عن اثباتها بالدلالة العقلية القوية نريد الآن ان نشيد ما هو قديرها
 بآيات الكتاب الالهى والا حاديث النبوية كيلا يشنع بخالفه الشرع بمحكم مجموع ولا يروى عن قبضة
 السمع بمحكم مجموع فقول قد عرفت في خواتيم الفصل الاول ان التقيد بالتنزيه شرك والتحديد
 في التشبيه اكف ^{مناظر} والاطلاق تسديد مافيه ريب وشك والآيات القرآنية والاحاديث ^{للمصطفى}
 جامعة بين التشبيه والتنزيه فان الكلمات الدلالة على التشبيه واقعة في الذكر الحكيم واحاديث النبى
 الكريم ولا يتبادر منها الا المفهوم الاول لامعناه المادول لانها نازلة وواردة في مقام الارشاد والمقتضى
 للايضاح والافهام دون الابهال والابهام والاضلال والابهام ولم يتصل عن النبى عليه الصلوة
 والسلام ولا عن عمرته واصحابه الكرام عن طريق صحيح الصحيح بوجوب تاويل شئ من المتشابهات
 لا سيما وقد بعث صلى الله عليه وسلم بافصح كتاب وافضل خطاب واجزل منطق واجمل دأيم دين
 واكمله ولو كانت المتشابهات واجبة التاويل لما وصفت دينه بارتامام ^{بأن} التكميل وقد ورد
 في الكتاب المبين حكاية عن الانبياء والمرسلين حيث دعوا قومهم الى التوحيد انهم قالوا مخاطبين
 اياهم ما لكم من اله غيره ومدلوله الصريح نفى الاله سوى الله مطلقا باطلا كان ادحا وذلك
 هو التوحيد الوجودى الجامع بين التشبيه والتنزيه ولو كان الانبياء عليهم السلام بالتنزيه
 مقصدين وبالتوحيد الوجودى جاحدين لقالوا ما لكم من اله غير الله ولا يتوهم انهم ارادوا نفى
 الاله الحق غير الله لانهم بالافهام الذى يقتضيه مقام الدعوة لاسيما والكنزة قد وقعت في
 خبر النفى فانادت العموم فعلم ان الكتاب الالهى والحديث النبوى المشتملين على جوامع الحكم
 الناطقة بالاسرار والحكم على التشبيه والتنزيه محتويان وعلى الصورة والمعنى منظومان وليتأمل
 في قوله تعالى ليس كمثله شئ وهو اسمع البصير فانه يدل عليها ويشير اليها بوجوه الاول ان
 قوله ليس كمثله شئ يدل على التنزيه لان الكاف اما زائدة فيكون مدلوله نفى المثل وهو التنزيه

او بمعنى المثل فيكون على نحو قولك مثلك لا يماثل اي من يكون مثلك في كرم الفغال وحسن
 الخصال او وضارة الجبال او مزية الكمال لا يماثل احد فكيف انت وهذا بلغ في التنزيه وقوله
 وهو السميع البصير اطلاق لصفة التشبيه عليه تعالى وهو التشبيه الثاني ان قوله ليس كمثله شئ
 يتضمن اثبات المثل بناء على ان الكاف ليست زائدة ففيه تشبيه وقوله وهو السميع البصير
 يتضمن المحصر والمحصر يتضمن نفى المثل فهو تنزيه الثالث ان قوله ليس كمثله شئ فيه اثبات للمثل
 بناء على ان الكاف ليس زائدة ونفي له لان نفى مثل المثل يستوجب نفى المثل ففيه تشبيه وتنزيه
 وكذلك قوله وهو السميع البصير فيه اطلاق لصفات التشبيه وفيه تشبيه وايضا فيه حصر يدل على
 نفى المثل وهو تنزيه وايضا في المحصر دلالة على ان من هو سميع وبصير ليس الا هو وهذا تشبيه
 ولن ينظر في قوله صلى الله عليه وسلم سبحانه حيث كنت فنزه مع اثبات المحيث وهذا القدر
 من البيان وان كفى فيما نحن بصدده وكنتا نزيدك بيانا حاصلا لجدل النعم ولدهه قاما الآيات
 القرآنية فيها قوله عز من قائل الا انه بكل شئ محيط وقوله وهو حكيم بما كنتم وجه الاستدلال
 ان الضمير راجع اليه سبحانه فله بذاته احاطة بجميع الاشياء وتلك الاحاطة وان لم يدرك
 كتبها فهي لا يعقل الا على ما اعتقده الصوفية الصافية الكرام وكذا معيته تعلم مع الاشياء بذاته
 وان لم يدرك تلك المعية بالكنه ولا يسع المتكلمين ان يادلوها الى احاطة الصفات بمعيتها
 اما اولها فلكونه خلافا للمبتدور واما ثانيا فلانه لا يعقل معية الصفات من دون معية الذات
 ولا سبيل لهم الى القول بالمعية الدهرية لانكارهم اياها ولا الى التزام المعية المكانية او
 الزمانية لغلوهم في التنزيه ومنها قوله عز مجده ونحن اقرب اليه منكلم ولكن لا تبصرون -
 ففيه دلالة على ان قربة تعالى من عبده قرب حقيقي كما يليق بذاته ولو كان قربة تعلم عبارة
 عن قربة بالعلم والقدرة مثلا يقال ولكن لا تعلمون ونحوه واذا قال ولكن لا تبصرون -

بالجلالة وضعت و قد من من البضاغة اضعته و ريعان شباب في الزمومة قضيت وعيش لباب
 واهيات ^{كبريت كرم} مقدار ^{منازل} في البضاغة اضعته و ريعان شباب في الزمومة قضيت وعيش لباب
 في اللهو مضيت عفا الله عني و عتاب و اذهب عنا بواسع رحمة الضيق والفتنة و دفقنا الصالح
 الاعمال و جميل الفعال توفيقا و جعلنا مع الذين ائتم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
 والصالحين و من اولئك رفقا و اجد ذاك فاني اوصيك بان تملط في القيت اليك
 فتستعمل السعادة و تترفع عن عتاك جلايب الوهم و وسادس العادة و ان ترضى بمسا
 افقت عليك كل الرضا على من يكون اعتقاد من بعض الظن و ان تجتنب في سلوك ذاك
 الطريق عن حل الاثقال و المغارم فالهش و المسير على احد من طلبا الاسيات الصوارم و ان لا تترك
 الى ممر ذي مرارة و ذي غمر مرارة او غمر ذي ابتزاز فالوسواس نازع و لو ان الحق بازع و الوهم
 خاوع و لو ان العقل بالحق صاوع لاسيا و انضم اشكاله و او اكثر عدد او اوفر دوا و ان كانوا
 طرايق قدوا اجسام كانوا خشب مستند و ارواح هي في الحجاج جنود مجتهد و السنة جدا و هي
 في المضارب نصب مهند و قلوب كالنجارة او اشدة قسوة و عقول مخمورة و ان لم تزد و قوا من الكاس
 حسوة غدي صغيرهم بدر الجبال يوم ميلاده و ربني في حجور الاعتداء و مهادة فلم يزلوا منذ جعلوا
 معتدين ملك كبيرهم شيطان الوهم من قياده و اشترى الضلالة بطريقه و تلامذه فارجحت
 شجارهم و ما كانوا مهتدين فلا تربيت عليهم بسرك و لا تقابل اسارتهم بسرك و لا تشرك عدوا
 في نخوي وني و لا ترفع شكوى شجي الى فاني خلى فاني الفظ القاسي من الضرب و حما
 يقاسي و ما ايدادي العليل و لو اسي غير العائد المعلق او الطبيب الآسي و الا فما اشبهك
 بكلف يذنب باسم بئلي بكلف معتق لاسم كابل بمن يخاطب بالمعقول البهايم الجسم
 ويسمع الحكم الجوال الصم في لن تضديد بقر عاك المضاعا بل لن نريك ذاك هتا و صدعا عافيتي
 موقنا من الله انظر من غمهم و تخذل سواي سبل فانه مبني و سبك و الله على ما نقول و ليس في ذلك
 بيان

صحت نامه اغذاط رساله رخص المجود

نصفه	ج	غلط	صحیح	نصفه	ج	غلط	صحیح
۲	۵	وسلافه	وسلافه	۸	۸	مفدوبه	مفدوبه
۳	۲	معرفة	معرفة	"	"	هذا الامكان	هذا الامكان
"	۱۷	معرفة	معرفة	۱۲	"	المتى	المتى
۳	۲	ماهتقم به	ماهتقم به	۱۵	"	عن	الى
"	۳	لما كانت	ولما كانت	۲	۹	منتزعه	منتزعه
"	۷	ووان	ووان	۶	"	تعليية	تعليية
"	۹	تخالف	وتخالف	"	"	تعليية	تعليية
"	۱۵	اصواب	اصوب	۱۳	"	هذا الباب	هذا الباب
۵	۴	عمر	نعم	"	"	هذا الكتاب	هذا الكتاب
۶	۵	في طور الولاية	في طور الولاية	۱۵	"	مشابهة	مشابهة
"	۶	في طور الولاية	في طور الولاية	۱۶	"	منتزع	منتزع
"	۸	تترن	تترن	۱۷	"	واعيانها	فله مشار
"	۱۰	يتعرض	يتعرض	۱۸	"	معتبر	وكان
"	۱۱	اتقيا النظر في هذا الباب	اتقيا النظر في هذا الباب	"	"	جوهرا	وان
"	"	بالصواب	للمصواب	"	"	نسبة	نسبة
"	۱۲	واحد لا يختلف	واحد لا يختلف	۲	۱۰	اذا الوجود	اذا الوجود
"	۱۹	الخفة	الحقة	"	"	حقيقها	حقيقها
۸	۷	المصدق	المصدق	۶	"	السارية	السارية

تبع بحسب المقدار الزائد

نوع	ج	غلط	صحیح	نوع	ج	غلط	صحیح
١٠	١٢	مطلقة	مطلقة	٢٢	١٢	ينقصها	ينقصها
١٣	٤	تابعاً	تابعاً	"	"	ينقصها	ينقصها
١٤	١٥	نقصنا	نقصنا	"	١٥	المهم	المهم
١٥	٦٠	نهاية	نهاية	"	١٨	حيارى	حيارى
١٦	٥	في مظانه	في مظانه	٢٣	٢	يبادر	يبادر
١٧	١٣	سواها	سواها	"	٣	واقبل	قبل
١٨	١٦	فيعاقب	فتعاقب	"	"	تلتفت	تلتفت
"	١٤	فيثاب	تثاب	"	"	المذهب	المذهب
"	"	ويلتذبه	ويلتذبه	٢٥	٩	قرضاه	قرضاه
"	"	مايحل	مايحل	"	١٦	هذا التقدير	هذا التقدير
"	١٨	مايتالف	مايتالف	٢٦	٣	اذا الوجودات	اذا الوجودات
١٩	٣	بعداها	يتعدها	"	٤	لما لم يحتج	لما لم يحتج
"	٧	اسم وحكام	اسماء واحكاماً	٢٤	٧	ادضم	ادضم
"	٤	الاستبعاد	الاستبعاد	"	١٦	مشتكر	مشتكر
"	١٢	احكام	احكاما	٢٨	١٥	وهذا البرهان	وهذا البرهان
٢٠	٢	التفتت	التفتت	"	١٤	فطابقة	فطابقة
"	١٥	اشراك	اشراك	٢٩	١٥	نسبة	نسبة
٢١	١٠	قيده	قيده	"	١٦	المذا	المذا
٢٢	٤	في اياته	في اياته	٣٠	٦	لوجوبه	لوجوبه

صحیح	غلط	۲	۳	صحیح	غلط	۲	۳
یرقع	یردع	۲	۳۴	بینها	بینها	۸	۳۰
بال تمام	باماتام	۱۰	"	امان	انان	۱۰	"
من	من	۸	۳۵	تحلیلیه	تحلیلیه	۱۹	"
معینه	معینه	۱۳	"	هذا التقدير	هذا التقدير	"	"
معینه	معینه	۱۵	"	هذا الاحتمال	هذا الاحتمال	۲	۳۱
الوجه	الوجه	۵	۳۶	قضضنا	قضضنا	۱۰	"
هذا المعنى	هذا المعنى	۸	"	السراب	السراب	۱۲	"
مسکى	مسکى	۱۶	"	الى العقد	الى العقد	۱۳	"
فی نجوى	فی نجوى	۱۵	۳۷	بنقص	بنقص	۱۴	۳۲
				الى ما يتنى	الى ما يتنى	۴	۳۳
				باطنه	باطنه	۹	"
				وتدله	وتدله	۱۹	"

اطلاعت

من مطبع میں حسب فرمایش عالیجناب مولوی حکیم سید علیہ صاحب ناظم سوم
 طبع ہوا ہر حق تصنیف محفوظ ہو کوئی صاحب بلا اجازت تحریری
 واحد لا شریک

دین -
 الخفہ

المشتہر نیر مفید الاسلام پریس

مصدق

تبعہ بحسب الکتابۃ العربیہ